تكرر وكثرة بان يكون مقامات واحوال الكلام الحيث مقاسات واحوال الكلام اه ورعاية الاعتبارات
هي والبعد معطوفات على المقامات اه يعني عنه قوله يشبهها مؤكده بعده تكرار وهو
الركاكة التي جعل الحفيد الكلام مشتملا عليها عز انه اسا التصرف في جعل الاعتراض على قول
الش سوى المطابقة الخ لان قصد الش بقوله المذكور تفسيرا لخ لما قاله سم فالاعتراض انما هو
على قول المص اه تدبر سوى المطابقة والفصاحة هو غير منصرف بالاضافة ولذا وقع
صفة للوجوه اه منه وكتب ايضا على قوله سوى المطابقة الخ سائغة تفسير لقوله الخ اه سم
تورث اختار لفظ تورث على تفيد للتنبيه على انه ليس النظر والالتفات حسن في الكلام
ولا نظر الى هذه الوجوه كانها فيت وبقي الحسن بخلاف وجوه البلاغة فان النظر
اليها وهي الداعية الى التكلم وليس النظر الى حسن الكلام انما هو من توابعها اه
اطول وقوله وليس النظر اي اولا حسنا اي عرضيا زايدا على الحسن الذاتي
الحاصل بالفصاحة والمطابقة والدال هذه الوجوه الخ والى انه يجب تاخير علم
البديع عن علم البلاغة اه اطول لانها ليست الخ فيه نظر لانه لا يجعل المتكلم موصوفا
بالبلاغة باعتبار ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ لم لا يجعل موصوفا بالتجنيس
والترصيع مثلا باعتبار ملكة الاقتدار عليهما ونقل عن الش رحمه الله ان المراد انه
لا يعهد وصف المتكلم بسبب هذه الوجوه بصفة ولا يسمى بسببها باسم في العرف
كما يسمى بسبب البلاغة والفصاحة فيقال بليغ فصيح ولا يقال مرصع مجنس فلا يرد
انه وصف من حصر منه الترصيع بالمرصع صحيح اه سم قال الفنري وتوضيحه لا يفهم من
هذا الكلام ان هذه الوجوه لو جعلت المتكلم موصوفا بصفة جاز ان تجعل تابعة لبلاغة المتكلم
مع انه ليس كذلك لان هذه الوجوه اصناف للكلام فلا محالة تكون تابعة لبلاغته لا لبلاغة
المتكلم سواء جعلت المتكلم موصوفا بصفة ام لا وانت خبير بجواز نقد والمانع من جعلها
تابعة لبلاغة المتكلم كلام بليغ اورد عليه انه يصدق بملكة الاقتدار على تاليف كلام
بليغ في نوع من انواع الكلام فقط كالمدح مع انها لا تسمى بلاغة واجيب بان النكرة في
الاثبات قد تعم بقرينة المقام فالمعنى على تاليف كل كلام بليغ اي ممكن وعلى ذلك المتكلم فلا
يرد على هذا الجواب ان من البليغ القران ولا قدرة للبشر عليه فيلزم ان لا بلاغة لهم وبان المراد
في كل نوع كالامر والنهي والمدح ونحو ذلك بان يقدر على تاليف امر بليغ ونهي بليغ وهكذا
الى الاخر وان لم يقدر على سائر مراتب البلاغة في تلك الانواع قال الصفوي على ان عدم
الاكتفاء بالنوع الواحد محل بحث وان ظاهر عباراتهم تخالفه وما المانع من حصول البلاغة
بالنسبة لذلك النوع وان يعد بليغا بالنسبة اليه ايضا اه سم ثم ذكر ان هذه العناية
اعني ارادة كل نوع ماخوذة من الملكة لان المتبادر منها هو الكامل منها وهو ما ذكرناه
والتعريف يحمل على المتبادر فعلى تلك العناية قرينة فلا يقال ان العناية لا تدخل التعريف
بغير قرينة اه بايضاح قال يس وعلى قوله على ان الخ نظر لان المعرف البلاغة المطلقة
والنوع

٦٤

والنوع الواحد لا يكفي في تحققها وقال في الاطول يقتدر بها على تاليف كلام بليغ اي لا يعجز بها
عن تاليف كلام بليغ فالنكرة في سياق النفي عمت والمراد كلام بليغ ورد معناه على المتكلم واراد به
ضمنا اي بالقوة القريبة من الفعل او بالتامل في التعريفات يعلم ذلك ولو قال فكل بليغ
فصيح ولا عكس لاستغنى من هذا التكلف والظاهر ان المراد تفريع المعلوم الا انه
فرع العلم مبالغة في ظهور تفريع المعلوم والمقصود بيان النسبة بعد التعريف تتميما
للتعريف اي البيان كما هو العادة فكانه قال فالفصيح اعم مطلقا من البليغ ولو قال لذلك
لكان اخصر واوضح فيما هو مقصوده اه اطول وكتب ايضا قوله فعلم الى اخر المقدمة
المقصود منه بيان النسبة بين البليغ والفصيح وبيان مرجع البلاغة وبيان الحاجة
الى هذه الفنون الثلاثة وانحصارها في الثلاثة وبيان الخلاف في التسمية مما تقدم من
تعريف البلاغة والفصاحة اه سم المشترك اي اللفظي او على تاويل كل ما يطلق
الخ اي التاويل بمعنى ما يطلق عليه لفظ البليغ فيكون من قبيل المشترك المعنوي ويسمى
بالمتواطي مطلقا اي بلاغة كلام او بلاغة متكلم بالمعنى اللغوي اي لا بالمعنى
الاصطلاحي لثبوته لان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية اه سم فيقال بعض
الفصيح بليغ وكتب ايضا على قوله بالمعنى اللغوي ما نصه وهو عكس الموجبة الكلية
كلية اي ليس كل فصيح بليغا ان كان المراد نفي لزوم البلاغة لكل فصيح والمعنى
لا يلزم ان يكون كل فصيح بليغا فالعلة ظاهرة لان مجرد الجواز كاف في نفي اللزوم وان
كان المراد نفي وجود البلاغة مع كل فصيح احتيج الى جعل الجواز بمعنى الثبوت بالفعل
تدبر وكتب ايضا قوله اي ليس كل تفسير للنفي اعني لا عكس ويتضمن تفسير العكس
المنفي لكل فصيح بليغ لاخذ منه استعمال احد المتلازمين للنفي في الاثبات وان البلاغة
مرجعها الخ بيان ان المرجع ما ذكر تمهيد لبيان وجه الحاجة الى هذه العلوم لانه اذا
علم ما يحتاج اليه في حصول البلاغة وعلم ان بعضه مدرك بعلوم اخرى وبعضه بالحس
وبعضه بهذه العلوم علم ان الحاجة ماسة اليها افاده ابن يعقوب في الكلام
تبع في هذا القيد الايضاح والاحسن تركه حتى يعم البلاغة في المتكلم ايضا ح ف
وقال عبد الحكيم وانما خص الامر الثاني ببلاغة الكلام لان كونه مرجعا لبلاغة المتكلم
بواسطة كونه مرجعا لبلاغة الكلام الى ما يجب اي احترازا وتمييزا للفصيح عن غيره
وكتب ايضا قوله اي ما يجب ان يجعل الخ هذا يدل على ان المرجع اسم مكان او مصدر
بمعنى اسم المفعول اي المرجوع اليه ورد بان المناسب للمتن ان يحمل على المعنى المصدري
الا بقرينة كلمة الى اه سم وقوله اسم مكان جعل الاحتراز وما بعده مكانا للبلاغة
باعتبار توقفها عليهما كتوقف الحاصل في المكان عليه وقوله اي المرجوع اليه اي
فهو على هذا الاحتمال حذف وايصال والاصل المرجوع اليه هي اي البلاغة اي الذي
رجعت اليه البلاغة فحذف الجار فاتصل الضمير المجرور واستتر فاتصل بالمصدر

قوله الملازم الخ لا داعي الى
جعله من قبيل احد المتلازم
المتلازمين لان الملازم للنفي
هو الاحد المستعمل الذي
هو في المعنى جمع فيوصف
بصفة الجمع كما في قوله تعالى
فما منكم من احد عنه حاجزين
وما [illegible] فيجعل المراد
معينا [illegible] من الناس
ولا يقال [illegible] احد كان
في العموم لانه مثل ما قبله
هذا [illegible] عمومه بدلي وذاك
شمولي [illegible] كما تقدم
والاحد الذي عمومه
بدلي لا مانع من
استعماله في الاثبات
فلا وجه [illegible]
على [illegible]

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)